تنفيذ أهداف الألفية في اليمن.. من أين يبدأ؟

تبذل بلادنا جهوداً حثيثة لوضع خطة تنموية تخلق فرص عمل وتزيد النمو الاقتصادي ضمن شراكة قائمة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الداخل ومع المحيط الاقليمي والعالم تكون محققة لإلتزام بلادنا بتنفيذ اهداف الالفية.

وجاء الوقت مناسباً لوضع هذه الخطة الهامة بعد أن اختار مشروع الالفية التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة بلادنا ضمن ثمان دول لتطبيق مشروع الالفية الرامي لوضع خطط تنموية متوسطة وطويلة الأجل لنهوض وتحسين الاداء الاقتصادي وخلق فرص عمل للقوى العاملة بما يتواكب واهداف الألفية ٢٠١٥م والتي تسعى لتخفيف معدلات الفقر في العالم إلى النصف.

حالياً وبعد أن استطاعت بلادنا أن تكسب الرهان وتنضوي تحت مظلة مشروع الالفية هناك عمل جاد لبلورة رؤية الخطة التنموية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م للتخفيف من الفقر يعكف على اخراجها نخبة من المفكرين والخبراء والمعنيين في بلادنا يعاونهم خبراء من مشروع الالفية جاءوا الاسبوع الماضي خصيصاً لهذا الهدف.

حيث تحولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع جهات وزارية أخرى إلى خلية نحل لإنجاز وبلورة رؤية جادة للاحتياجات والأولويات والتحديات والمشاريع المطلوبة لتحقيق اهداف الالفية.

الاستطلاع التالي يرصد التطورات الجارية والخطوات المرتبة التي تسير على قدم وساق.

استطلاع/ احمد حسن الطيار

■ د.مطهر العباسي

■ د.محمد الصبري

■ د.سيلان العبيدي

■ م/عبدالله الشاطر

بدايتنا كانت مع الاجراءات المتخذة في بلادنا قانونياً حيال التزامنا بتطبيق اهداف الالفية والتي كما يقول الدكتور مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية أنها تمثل اداءة قانونية التزمت بموجبها جميع الدول في قمة عام ٢٠٠٠م بنيويورك علي تطبيقها وقد شارك في تلك القمة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وقال الدكتور العباسي أن بلادنا لم تال جهداً في الوصول إلى أهداف الالفية وقد بدأت بوضع الاسس الحقيقية لبدء التنفيذ حيث تم وضع ١٨ هدفاً محدداً وكمياً موزعة على الاهداف الثمانية العامة كما تم تحديد العديد من المؤشرات لقياس تلك الاهداف المحددة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥م.

خطوات

في سبيل تقييم مستوى التقدم المنجز في تنفيذ اهداف الألفية على المستوى اليمني كان لابد من تركيز الحوار الوطني حول اولويات تنموية محددة يتأكد من خلالها الالتزام السياسي بتنفيذ تلك الاهداف وفي هذا الاتجاه قام حوار كبير شمل الحكومة والمانحين والمجتمع المدني والقطاع الخاص تم من خلاله اعداد التقرير الوطني الأول لأهداف التنمية الألفية لليمن خلال الفترة ١٩٩٠م-٢٠١٥م وكشف هذا التقرير عن الاشكالية الحقيقية التي تعاني منها بلادنا وتتمثل في الفجوة التمويلية الكبيرة التي ستحتاجها بنود تلك الاهداف مشيراً إلى أن تحقيق الاهداف المرجوة بحلول ٢٠١٥م بعيد الاحتمال باستثناء تحقيق هدف التعليم للجميع وتحسين وفيات الأطفال وبذلك طرح التقرير الوطني بساط المشكلة أمام الجميع في الداخل والخارج وهو ما استدعى التحول نحو الخطوة اللاحقة.

«ادماج»

نظراً لأهمية الوفاء بتنفيذ اهداف الالفية في جميع دول العالم كان لابد وأن يتم بلورة خطة وطنية موحدة يصب فيها التمويل وتحقق من خلالها خطط التنمية والتخفيف من الفقر في إطار تنفيذ اهداف الألفية وهو ماتتجه اليه بلادنا حالياً بحيث تصبح تعبئة الموارد المحلية والمساعدات المقدمة من الدول والمنظمات المانحة لتمويل المشاريع والبرامج التي تتضمنها تلك الخطط الاستراتيجية تستهدف تحقيق اهداف التنمية الألفية حيث سيتم دمج الخطة الخمسية الثانية مع استراتيجية التخفيف من الفقر في إطار خطة تنموية واحدة تحقق اهداف الالفية للاعوام ٢٠٠٦م-٢٠١٠م وحيث أن عملية الدمج ليست بالأمر السهل كما أن المسار الصحيح نحو هذه الخطوات هو الأخر صعباً فقد تم إنشاء شروع الالفية في الأمم المتحدة.

«اختبار اليمن»

ايقن الأمين العام للأمم المتحدة ومدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن عليهم مساعدة الدول الأقل نمواً في وضع الاستراتيجيات التنموية في هذه الدول بما يحقق اهداف الالفية وقد اختيرت ثمان دول على مستوى العالم من بينها اضافة إلى بلادنا كلاً من كمبوديا والدومنيكان واثيوبيا وغانا وكينيا والسنغال وطاجكستان لتطبيق مايسمى مشروع الالفية ويعمل للفترة من ٢٠٠٢م-٢٠٠٥م حيث سيركز الدعم الفني لهذه الدول على اعداد دراسات على المستوى القطري والاقليمي لتحديد الأولويات والوسائل التنظيمية للتنفيذ والبنية التمويلية لتحقيق اهداف الالفية.

وفيما يتعلق ببلادنا تمت الموافقة على ضمها رسمياً لمشروع الالفية في يونيو الماضي حيث سيركز المشروع كما يقول الدكتور العباسي على تقديم الدعم الفني من قبل مجموعة من خبراء الأمم المتحدة وخبراء اكاديميون من الجامعات ومراكز الابحاث في العالم وبالتنسيق مع عدد من منظمات الأمم المتحدة لتيسير العلاقة بين الخطة الخمسية القادمة واستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣م-٢٠٠٥م واهداف الالفية بحيث يكون المخرج الرئيسي هو خطة تنموية للتخفيف من الفقر معتمدة على اهداف الالفية.

أهمية الخطة

تنبع اهمية الخطة الجديدة في انها ستوحد المرجعية لعدد من المؤشرات والاهداف الكمية المحددة في اقتصادنا الوطني على المستوى الكلي والقطاعي.

حيث كشفت نتائج المتابعة والتقييم للخطة الخمسية ٢٠٠١-٢٠٠٥م واستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥م تبايناً في تحديد المرجعية لعدد من المؤشرات ففي اطار الاقتصاد الكلي والنمو المستهدف كان تعبير الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م تقوم على أساس تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي لايقل في المتوسط عن ٩٪ سنوياً خلال العقدين القادمين بهدف الوصول الى زيادة ملموسة في متوسط دخل الفرد وفي فرص العمل لبلوغ الغاية المنشودة في انتقال اليمن الى مصاف الدول متوسطة التنمية الشرية.

وجاءت الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م لتترجم تلك الغايات الاستراتيجية الى اهداف وبرامج عملية متوسطة المدى متضمنة تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي يصل إلى ٥,٦٪ في المتوسط سنوياً وزيادة في معدل نمو القطاعات غير النفطية إلى ٨٪ في المتوسط سنوياً والتركيز على قطاعات الانتاج السلعي لتحقيق معدل نمو يتراوح بين ٦-١٣٪ بينما احتوت استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥م على اعادة صياغة للاهداف الكمية المحددة في الخطة والتي كانت أكثر طموحاً حيث استهدفت تحقيق معدل نمو مستوى في النتائج المحلي يبلغ ٤,٧٪ في المتوسط وتحقيق معدل نمو في القطاع غير النفطي عند مستوى ٦,٣٪ سنوياً.

لكن في غضون ذلك يؤكد تقرير اهداف التنمية الالفية أن تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م يتطلب تحقيق معدل نمو حقيقي بمعدل ٨٪ سنوياً.

التمويل

لا ينكر أحد بأن أمام اليمن صعوبات بالغة في تحقيق أهداف الألفية وهذه الصعوبات ليست في الأساس قلة الخطط والبرامج والاستراتيجيات بل في شيء آخر أهم وهو التمويل المالي لتنفيذ هذه الخطط.

وكما يقول التقرير السنوي الأول حول أهداف الألفية في اليمن أن تحقيق تلك الأهداف غير ممكن بحلول ٢٠١٥م لان ضخامة الموارد المطلوبة وكلفة تحقيق الأهداف المقدرة بحوالي ٨٢,٣ مليار دولار غير متاحة في اليمن إلا بنسبة لا تغطي سوى ٣٠٪ من تلك الفاتورة بعد أن يتم حشد كل الموارد المحلية وبعني ذلك أن تلك الفاتورة تساوي ٨ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لليمن.

حيث أن المتوسط السنوي المطلوب للإنفاق خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٥م في تخفيف الفقر وتعميم التعليم الأساسي وتحسين مستوى الصحة العامة وتوفير مياه مأمونة للشرب يتجاوز ٥,٤٩ مليار دولار سنوياً فيما يتم الأنفاق العام سنوياً بحوالي ٣,٤٩ مليار دولار ولدينا فجوة تعادل ١,٩٩ مليار دولار سنوياً ما يعني أن الفجوة لتحقيق أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥م بلغت ٢٩,٩١٧ مليار دولار.

من جانب آخر فإن حجم الموارد المطلوب توفيرها سنوياً وتخصيصها للاستثمار في مجالات تحقيق أهداف الألفية تصل إلى ٣,١٢٤ مليار دولار وهو مبلغ يفوق إجمالي الموارد المخططة لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية لتحقيق محاور استراتيجية التخفيف من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م والتي بلغت ٤٤٦ مليار ريال ما يساوي ٢,٤ مليار دولار.

ومن هنا كان اللازم في الانطلاق نحو خطة تنموية تستهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحقق في مسارها أهداف الألفية وهو يعول أن ينجح في تحقيقه الخطة الجديدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م.

أولى الخطوات

حيث بدأت أولى الخطوة الأسبوع الماضي بانعقاد الورشة التي تهدف إلى وضع إطار عمل لخمس مجموعات من الجانب اليمني تمثل كل مجموعة محورا للخطة الجديدة وقامت تلك المجموعات وبحضور ممثلي مشروع الألفية الدولي بوضع اللبنة الأولى والمتمثلة في التعاون لتحديد الأولويات الأزمة لليمن وحاجتها في كل قطاع لتحقيق أهداف الألفية.

الدكتور مطهر العباسي المنسق الوطني للمشروع قال أن الورشة تعتبر تدشيناً للعمل والبدء بمشروع الألفية في بلادنا وفائدتها أنها توثق التعاون بين اليمن ومشروع الألفية الأممي بما يعكس صورة إيجابية عنه لدى دول العالم أنه ماض في طريق تنفيذ أهداف الألفية بجدية وعلى أعلى المستويات.

ويوضح الدكتور العباسي أن البرنامج الانمائي ومشروع الألفية قد تكفلا بالمساعدة ومد يد العون فنيا وتقنيا لإنجاز هذه الخطة ثم سيتم بعد ذلك عرضها على المجتمع الدولي والمانحين لجذب التمويل اللازم لتنفيذها على أرض الواقع.

مشيرا إلى أن الورشة تمكنت من وضع آلية العمل للمجموعات الخمس وفقا لآلية الشروط المرجعية للمهام الموكلة إليهم بحيث يسهل تقييم الاحتياجات الخاصة بكل قطاع بما يمكنه من تحقيق التنمية المطلوبة لليمن في ضوء أهداف الألفية وبالاستناد عليها.

آلية العمل

الدكتور/ محمد الصبري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية رئيس مجموعة النمو الاقتصادي قال أن كل المشاركين في المجموعات حاولوا الإجابة على ثلاثة أسئلة هامة والمتضمنة أهم الأولويات التي يرون إنها لازمة في الخطة الجديدة وتحقق أهداف الألفية إضافة إلى أهم ثلاثة تحديات وإشكاليات تواجه تحقيق هذه الأهداف وكذلك أهم التداخلات من المشاريع الاستثمارية المطلوبة للوفاء بالأهداف.

مضيفا بأن كل مجموعة عليها تحديد تلك الإجابات في قطاعها وهو ما تم بالفعل وسيتم عقب ذلك دراستها من قبل وزارة التخطيط وسيقوم مشروع الألفية بتوفير الدعم الفني اللازم لتفعيل العمل في إعداد تلك الإجابات وبلورتها كقاعدة للخطة القادمة.

وأوضح الدكتور الصبري بأنه تم الاتفاق على آلية العمل من حيث رئاسة مجموعات العمل بحيث تتولى الوزارة المعنية بالقضايا الرئيسية مسؤولية هذه المجموعة.

ويشير الدكتور الصبري إلى الأسس المنظمة لتوجهات الخطة التنموية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م بأنها تسعى للدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة في المدى المتوسط والبعيد ومنطلقات لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال توليد فرص عمل من الأنشطة الاقتصادية تساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة من التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية للحد من آثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية وتفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الاقتصاد وتعزيز الشراكة مع دول الجوار والجهات المانحة والاقتصاديات المزدهرة في العالم لضمان تدفق رأس المال لتمويل الاستثمار العام والخاص وبناء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص حيث يتطلب تحفيز النمو الاقتصادي الاعتماد على ما هو متاح محليا من موارد لتمويل كل من الاستثمار العام والخاص.

محور التعليم

الدكتور سيلان العبيدي أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم رئيس لجنة التعليم وتعليم الفتاة قال أن المجموعة حول قطاع التعليم وتعليم الفتاة كانت كبيرة ومن كافة الجهات الحكومية التعليمية والتعليم الخاص.

ناقشت المجموعة القضايا التي يعانيها التعليم في بلادنا ابتداء من التعليم ما قبل الأساسي والتعليم الأساسي والثانوي ومن ثم الجامعي والربط بين التعليم الفني مع التعليم الجامعي وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويشير الدكتور سيلان إلى أن النقاش ارتكز أيضا حول ثلاث مشاكل أساسية أولها قضية معدل الالتحاق بالتعليم وكيفية تنميته ورفعه باستخدام عدة وسائل تساعد الأسر على إلحاق أبنائهم في التعليم وبالذات الفتاة وثانيا قضية التعليم الأساسي والمرتبطة بالإدارة والمناهج والبرامج التعليمية المجدية وأيضا التمويل باعتباره النقطة الأساسية لتطوير التعليم وتنميته في اليمن.

ويؤكد الدكتور العبيدي أن لدى اليمن استراتيجيات وخطط تعليمية متميزة تلبي الطموحات والغايات لأبنائنا الطلاب لكنها بحاجة ماسة للتمويل وهو ما نأمل الحصول عليه للخطة التنموية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م.

وقال أن المناقشات تطرقت إلى محاور ثانوية مهمة إذ تم بلورتها تحت المحاور الرئيسية الثلاثة بحيث يكون هناك اعتبار جدي لها في الخطة القادمة.

مشيرا إلى أن محور التعليم وتعليم الفتاة أصبح اكثر وضوحا لما سيكون عليه مستقبلا وخاصة أن الاستراتيجيات الموجودة حاليا والمتمثلة في استراتيجية التعليم الأساسي تعتبر الأساس ولذلك فإن النقاشات تدور حول الإضافات التي لم تتضمنها الاستراتيجية وهذا ما يجعلها أكثر شمولا كونها خطة تكون إلى ٢٠١٥م.

وأكد الدكتور العبيدي أن امتلاك بلادنا لخبرات كبيرة في مجال تخطيط التعليم وبرمجته قد مكنتها من وضع خطط علمية مميزة لكنها دوما بحاجة إلى التمويل وهو مربط الفرس في هذا القطاع قائلا أن هناك أملاً في الحصول عليه حسب التزام الدول المانحة بالمساعدة في تطبيق أهداف الألفية.

تحقيق النمو

من جانبه قال الدكتور طارق يوسف الخبير الاقتصادي الدولي ومنسق مشروع الألفية في اليمن أنه سعيد بالصراحة التي سادت روح النقاش في مجموعة النمو الاقتصادي من قبل الحاضرين الذي مثلوا القطاعات المختلفة والمهتمة بالشأن الاقتصادي من الحكومة والقطاع الخاص والأكاديميين والمجتمع المدني مشيرا أنه تم تحديد كافة القضايا المصيرية والتحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في اليمن وان الجميع متفاعل بشكل إيجابي تبعاً لأهمية هذا المحور الذي يركز على قضايا خلق فرص عمل للشباب وتحد من معدلات الفقر وهو النمو المجمع على أهميته ونسعى للوصول إليه بآلية علمية تطبق واقعيا بشكل صحيح.

معدل النمو

تتطلب تحقيق أهداف الألفية معدل نمو يزيد ٨٪ سنويا وهذا معدل مرتفع يعجز الاقتصاد اليمني عن الوفاء به لكن الدكتور طارق يؤكد أن ذلك غير صحيح بل أن الاقتصاد اليمني يمكنه تحقيق معدل أعلى وأعطى مثالاً على ذلك الاقتصاد في السبعينات الذي كان يحقق معدلات كبيرة رغم أنه لم يكن منظما بما فيه الكفاية.

وقال أن الخطة الجديدة تركز على انتهاج سياسات ورؤى مطلوبة لتحقيق هذا النمو المرتفع ليس في الاقتصاد فقط بل في توفير فرص العمل والحد من معدلات الفقر مشيرا إلى أن هذا الهدف يتطلب أولويات في إيجاد بنى تحتية والاهتمام بقطاعي التعليم والصحة تقوم على الشراكة الكاملة مع كافة المنظمات والأطر الموجودة في البلد مع وجود شبكة واسعة للأمان الاجتماعي وتحسين العمل المؤسسي وهو ما يجمع الكل على القيام به وإيجاد السبل الكفيلة بإنجاحه في اليمن.

القطاع الخاص

يشارك القطاع الخاص في مجموعة العمل باعتباره أحد شركاء التنمية في بلادنا وهذا لا غبار عليه وهذا ما أوضحه الأخ عصام الزبيري مدير إدارة التجارة باتحاد الغرف الصناعية والتجارية حيث يقول أن المنظور العام أن يضطلع القطاع الخاص بدوره وهذا ممكن جدا لكنه بحاجة الى العناية والاهتمام من قبل الدولة واول ذلك اتاحة الفرصة له المشاركة الفاعلة في التنمية وفك إي قيود تعترض مشاركته في ذلك وتوسيع نطاق مشاركته الى العديد من الجوانب وليس في جانب واحد فقط ويقول ان القطاع الخاص في الفترات الاخيرة طالب بشراكة حقيقية مع الحكومة لكنه وجد نفسه بعيداً عن اشراكه في الفعاليات واصدار التشريعات المختلفة في الشان الاقتصادي دون الالتفات الى آرائه وأفكاره حيال العديد من مواضيع الشان الاقتصادي والتجاري في البلد.

ويؤكد الاخ الزبيري ان القطاع الخاص ينظر الى الخطة التنموية الجديدة بانها مهمة حيث تقوم في الاساس على المشاركة الحكومية والقطاع الخاص مايعني انهما سيكونان جنباً الى جنب في البناء التنموي.

الموارد المائية

وهذه المجموعة تحدد مسؤوليتها في تطوير واعداد استراتيجية متكاملة لتحقيق اهداف الالفية في المناطق الريفية مع التركيز على عدد من الأهداف المتداخلة كتطوير نظام متكامل لإدارة الموارد المائية والبيئية وزيادة الانتاجية الزراعية.

وأوضح الأخ محمود شديوه وكيل وزارة البيئة أن المجموعة ركزت على إمدادات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي إلى أكثر من ٥٠٪ من المجتمع اليمني بحلول ٢٠١٥م كما تم وضع اولويات تحقق هذا الهدف.

وأضاف الأخ شديوه أنه تم ايضاً ارفاق البرامج الاستثمارية لكل من البيئة والمياه خلال السنوات ٢٠٠٤م- ٢٠٠٨م والتي تؤكد العزم الكامل على الوصول الى بيئة مستدامة لليمن مشيراً الى أن البرنامج الاستثماري للبيئة وتزيد حجم تكلفته عن ٣٨ مليون دولار فيما البرنامج الاستثماري للمياه ضخم جداً وتزيد تكلفته عن ١,٢٥ مليار دولار وينوه الأخ شديوه إلى أهمية التعاون من الدول المانحة لتنفيذ هذه المشاريع الطموحة والتي تسهم في تحقيق اهداف الألفية وتنمية مستدامة.

البنية التحتية

يهدف تشكيل مجموعة عمل لهذا المحور إلى اعداد استراتيجية متكاملة لتنمية وتطوير البنية التحتية في اليمن للتركيز على الطاقة والاتصالات وخدمات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والطرق الريفية.

وكما يقول الأخ المهندس عبدالله الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لبرمجة المشروعات رئيس المجموعة أن البنية التحتية تعد الاساس لقيام التنمية بشكل صحيح في اليمن فإنها تتطلب اهتماماً كبيراً من قبل كافة المعنيين في هذه المجموعة منوهاً إلى أن زيادة النمو الاقتصادي في بلادنا يعتمد أساساً على تنفيذ مشاريع البنية التحتية لأنها تخلق فرص عمل وتسهل قيام الانشطة الاقتصادية لكونها ترتبط ايضاً بالانشطة في القطاعات الاخرى كالتعليم والصحة والمياه.

ويوضح الأخ الشاطر أن طموحات بلادنا كثيرة في تحقيق مشاريع البنى التحتية لأننا فعلاً بحاجة ماسة إلى العديد من الطرق ومشاريع الكهرباء والاتصالات وهو مايتم العكوف على بلورته بشكل علمي في الخطة التنموية القادمة وبما يحقق اهداف الألفية.

ختاما

ستتواصل اعمال اللجنة القطاعية خلال الأيام القادمة للانتهاء من مسودة وثيقة احتياجات اهداف الألفية واعداد وثيقة خطة لسياسات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل للتخفيف من الفقر وستعقد مجموعات العمل جلساتها مرة واحدة كل شهر للاشراف من قبل الحكومة على الاعمال التحليلية ومراجعة التقدم المنجز بالتعاون والدعم من مشروع الالفية ويتوقع انجاز كافة الأعمال المكتبية والخروج بالاستراتيجية في غضون نهاية العام الحالي ومنتصف العام القادم.

■ د.محمد الصبري: توجهات الخطة تهدف للدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة

■ د.العباسي: الأسس الحقيقية لبدء تنفيذ أهداف الالفية تم وضعها وتحديد آلياتها

■ د.العبيدي: من المهم التركيز على تطوير التعليم وتنميته في اليمن

■ م/ الشاطر: انجاز البنية التحتية يمثل قاعدة الأساس

أشواق الحر

عبدالكريم الخميسي

التحرير.. بالقتل..!!

■ أحدث الابتكارات الأمريكية العجيبة في هذا الزمن العجيب هو : «التحرير بالقتل» .. فبعد أن كان التحرير من الظلم، أصبح : التحرير بالظلم، وبعد أن كان التحرير من الاستعمار، أصبح : التحرير بالاستعمار، وبعد أن كان التحرير من الاضطهاد، أصبح : التحرير بالاضطهاد!! ولم يحدث ذلك إلاّ حين توقفت التقنية الأمريكية عن غزو الفضاء الخارجي، وتفرغت لغزو العتبات المقدسة!!

■ وإذا قيل إن ما جرى ويجري في العراق وأفغانستان ليس غزواً واحتلالاً وظلماً وعدواناً، فماذا عساه أن يكون؟ .. وإذا كانت أمريكا قد نجحت في أن تصنع لقواتها «قفازات» محلية، فإنه سوف يتحول إلى نجاح بطعم الفشل وتقدم بطعم التقهقر، لأن المقاومة في الحالتين قد حزمت أمرها، وأعلنت أن من يتعاون مع الاحتلال سيكون جزءاً منه.

■ ثم إن من يقرأ التاريخ قراءةً صحيحةً لابد أن تتراءى له مصارع العملاء أمام عينيه، وقد يكون ذلك على يد المحتل نفسه، لأن من أعان ظالماً أغري به، ومن حفر حفرة لأخيه أوقعه الله فيها.

■ وها هي عائلة الجلبي في العراق تقدم الدليل المعاصر على عبقرية المتنبي في حكمته الشهيرة التي تقول :

«ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده
تصيده الضرغام فيمن تصيّدا».

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

السياحة.. التدفق والتوسع

عبدالله البحري

□ .. تتلج صدورنا جميعا عندما تسمع – عبر المسؤولين عن قطاع السياحة في بلادنا – عن تدفق أعداد كبيرة من السياح القادمين من أرجاء المعمورة وتحديدا من الدول المجاورة والذين يصلون برا وبحرا وجوا بغرض قضاء أمتع الأوقات مع أسرهم أو على هيئة أفواج سياحية ، ولعل هذا مؤشر على انتعاش ونشاط صناعة السياحة ونجاح الترويج لها في البلدان الشقيقة ودليل على فاعلية التنسيق والتعاون المشترك الذي نجده في تنفيذ معظم الاتفاقيات المبرمة بين بلادنا وعدد من هذه الدول ولما من شأنه تبادل المصالح المشتركة على المستوى الاقتصادي والذي بات من أبرز وأهم موارده مانراه على أرض الواقع من تشجيع وتنمية وتطوير قائم لمصالح السياحية البينية ، بيد أن أمرا مهما وموازيا لدرجة ماذكرناه من النجاحات الايجابية في مجال السياحة في بلادنا وهو ضرورة استجابة القطاع الخاص لتلك الدعوات المتكررة من جانب الحكومة باعتبار أن هذا القطاع ورجاله لهم من الفرص المتاحة ما تجعلهم أمام الباب المفتوح وعبر ما نجده مخولا لهم من قبل كافة الهيئات والمؤسسات الرسمية لصالحهم – التسهيلات في الاجراءات- وبغرض استثمار وتوظيف أموالهم في مجال السياحة الفندقية لأنه أصبح من الواضح ومن خلال قراءات متعددة وخلال العام المنصرم وهذا العام ٢٠٠٤م قد تابعناها جميعا ومن أكثر من مسؤول بوزارة الثقافة والسياحة ونشرتها الصحف الرسمية هنا مفادها أن عدد الوافدين من الأفواج والقوافل السياحية – عربية وأجنبية- تفوق أعداد الأماكن ذات المأوى السكني –الفنادق- من حيث السعة لدرجة أن معظم القادمين إلى بلادنا خلال فصل الصيف يواجهون صعوبة في العثور أو الحجز في هذه الفنادق ، وهنا لابد من رفع وتيرة الوسع من قبل القطاع الخاص والاتجاه نحو إنشاء مشاريع من هذا النوع وهذا ما يجعل هذا القطاع يقدم خدمات راقية في بلادنا على توافق مع متطلبات القادمين من مختلف الأرجاء ولاسيما من دول الجوار لغرض السياحة والاستجمام..